

نظرية الثنائية

النظرية الثنائية ، أو المذهب الثنائي في اللغة ، يقوم على اعتبار الأصول اللغوية — في الأسماء والأفعال — ثنائية : أى يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية .

ويرى الأب مرمجى الدومنى أن الجذر الثنائي يشمل المجموعة السامية في عمومها ، يقول : « الثنائية » Bilitteralime هي النظرية القائلة بأن (الأصول) في العربية ، وكذلك الحال في أخواتها السامية : ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة ، بل ذوات الحرفين ، إذ من شأن الثلاثيات أن ترد الى الثنائيات « (١) .

وجورجى زيدان يرى « الثنائية » في النشوء اللغوى بالاستقراء ، فيذكر أن الألفاظ الدالة على معنى في نفسها ، يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية « (٢) .

أى أن الثلاثى وما فوقه يرد الى ثنائى سابق ، لافى الاشتقاق فقط كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه فى الإبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى أيضا .

ويشير زيدان الى بعض أسباب نشأة « الثنائية » ويؤكد الحصر والاستقراء ، يقول : « لغتنا مؤلفة من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التى ينطق بها اللسان غريزيا » (٣) .

والشيخ العلايلى يرى الثنائية دورا ثانيا من أدوار اللغة فى حياة الانسان ، الذى حاكى الطبيعة بقصد ، أو بغير قصد ، فأكسبته المحاكاة

(١) المعجمية العربية ص ٦ .

(٢) الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان ص ٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .

أكثر المقاطع الثنائية التي يمكن فرضها ، وبخاصة اذا كانت ناشئة عن ضم بعض المقاطع الأحادية التي يحتملها التعبير « . . . »

ويقرر الشيخ العلايلي — أيضا — أن (المعتل) هو ثنائي لفظا ، وإن كان ثلاثيا خطأ في العربية : أي أن المعتل هو ثنائي الحق بالثلاثي ، وأنه أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة (١) .

ويلاحظ أن الشيخ العلايلي — كما ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين في دراسته الواعية — لا يؤسس تصويره للثنائي على تصويره للأحادي ، بمعنى أنه لم يتبع في الواقع وجود كلمة « أحادية » صارت الى الثنائية على أساس افتراضه السابق . ومن ثم نرى أفكاره تتكامل نظريا فقط ، دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي « .

لكننا نلتمس العذر للشيخ ، ونبيح له التصور الذكي ممزوجا بخيال غير جامع في فترة يعلوها الضباب ، ويلفها صمت التاريخ (٢) .

ويصور الأب أنستاس الكرملى « الثنائية » وطريقة اكتناز الكلمات وتدرجها بأنها : « تطورت في وضعها من هجاء واحد (أي مقطع) أصلا ، الى مضاعف من ثلاثي ورباعي : فيكون ثلاثيا اذا لم تتخيل الحركة في الشيء ، ورباعيا اذا تخيلتها فيه . وعلى هذا النحو تطور الهجاء الواحد (صر) بسكون الراء الى (صر) بتشديدها ، والى (صرصر) ، ثم تطور في اتجاه آخر (صار) ، أو (صرى) ، وبذلك عرف المضعف والأجوف والناقص ثم المهموز (٣) . ومعنى ذلك أن الثنائية كانت وفيرة وكثيرة في وقت ما من عهود اللغة اذا لم تكن هي الأصل ، ثم تحول عدد كبير منها الى الثلاثي بالاضافة أو التضعيف ، وليس هذا خاصا بلغتنا العربية ، وإنما هو قدر مشترك بين الساميات .

وأشار (الأندمون — كما قلنا — الى مبدأ « الثنائية » ، ولكن لم ينصوا عليها صراحة ، وبدأ بها أصحاب المعاجم مواد قواميسهم عند ترتيبها : فبدأ الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) بالثنائي في معجم (العين) ،

(١) المقدمة ص ٣٠ .

(٢) في التطور اللغوي ص ١٢٧ .

(٣) نشوء اللغة العربية ص ٢٠ .

واحتذاه ابن دريد (٣٢٥ هـ) في معجم (الجمهرة) ، والأزهري (٢٨٢ هـ) في معجم التهذيب ، والقالي (٢٨٨ هـ) في معجم (البارع) ، وابن سيده (٣٩٧ هـ) في معجم (المحكم) (١) .

وحددوا الثنائى بأنه ما تكون من حرفين ولو مع تكرار أحدهما ، وسموا الثنائى المضاعف : الثنائى فى الخط ، والثلاثى فى الحقيقة : الثلاثى الصحيح . والثلاثى المعتل : الحواشى والأوشاب (٢) .

ويكاد الأب مرمجى أن يلزمنا القول بالثنائية ، كما لزم نفسه بها : فالرباعيات عنده « ليست مجردة كما يقول الصرفيون : بل هى ثلاثيات مزيدة ، والثلاثيات الشاملة : (المثل والأجوف والناقص والمهموز والمضاعف ومكرره) قابلة جميعها الرد الى (الرس الثنائى) مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما . أما ما يتعذر رده من الثلاثى الى الثنائى فيعزى ذلك الى فقدان فحوايها الأولية مثلما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض الزيدات أو المشتقات ، التى بلغ عددها الثمانمائة أو أكثر » (٣) فالرساس العربية عنده أوفر من غير العربية ، والثلاثى وما فوقه توسعات اشتقاقية للرساس الثنائية التى بدأت بها نشأة اللغة ، وعنها صدرت جميع التوسعات والاشتقاقات ، حتى صارت العربية عنده بها « أوفر ثروة من لغات العالم أجمع » (٤) .



● ويؤنس المتام أن نذكر بعض أمثلة ذكرها المؤصلون للثنائية تزيد الأمر أيضا ، وطرق اكتناز الثنائية لترتقى الى أعلى منها : يقول جورجى زيدان : ان الجذور الثلاثية تترد أصلا الى جذور ثنائية ، هى حوامل المعانى ، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى .

(١) راجع المعاجم اللغوية د . ابراهيم نجا .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هل العربية منطقية ، للأب مرمجى ص ١٤٥ .

(٤) معجميات عربية سامية ص ٧٩ .

فالأصل اللغوي « قط » حكاية لصوت القطع ، وهو ثنائي تأتي توسعته بمعناته ، مثل : (قط ، قطع ، قطب ، كطف ، قطل ، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط) . .

وأيضاً مقارب المادة (قط) وهو « قص » يفيد تثليثه القطع ، مثل (قصب ، قصر ، تصف ، فصل ، قمم) وأيضاً مجانس (قص) وهو « كس » بمعنى القطع يأتي منه (كس ، كسر ، كسع ، كسم) . ومثله : « جذ » بمعنى القطع ، يأتي منه « جذ ، جذب ، جذر ، جذف ، جذم) وأيضاً : « جز » يأتي منه بمعنى القطع : (جز ، جزأ ، جزر ، جرح ، جزع ، جزل ، جزم) (١) . وكل ذلك من باب القطع ، وهي ترد الى أصل واحد ، هو حكاية صوت .

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن هذه الأمثلة كلها نقلها جورجى زيدان عن كتاب المفتاح للسكاكى (٢) . أى أن كتاب المفتاح أشار الى الأصول الثنائية المشتركة فى المعنى العام ، وما ينوع المعنى من زيادة عليه . والأب مرمى يرى : أن كلمة (ح ج) أصلها ثنائى ، لاسم صوت ينطقه المجهدون تخفيفاً من عنائهم (٣) و «ثب» أصلها «ثب» بمعنى الحركة عموماً (٤) وعنده أن : « نهى ، نهنه ، نهر) بمعنى الزجر (٥) . . أصلها (نه) بمعنى الزجر .

ولمعرفة الأب مرمى بكثير من اللغات السامية أمكنته المقارنة اللغوية بين الساميات بالقاء الضوء على كثير من الأصول الثنائية التى بنى عليها نظريته فى « الثنائية » .

ولا ينكر أحد أهمية هذه الدراسات المقارنة ، اذ أنها تكشف كثيراً من الغامض وما خفى على الكثيرين . ولذا نظر لكثير من الأفعال التى يقال

-
- (١) الفلسفة اللغوية ص ٩٨ .
 - (٢) فى التطور اللغوى ص ٨٦ .
 - (٣) المعجمية العربية ص ٤٨ .
 - (٤) معجميات عربية سامية ص ٩٩ .
 - (٥) المعجمية العربية ص ١٣٠ .

هأنها ثلاثية في العربية بنظيرها في السريانية مما جاء على الثنائية فقط ، فذكر أن في العربية (حم) بالتشديد ، يقابله في السريانية بالتخفيف . و (مص) (مس) بالتشديد يقابلهما (مص ، مس) بالسكون . ويردف بأن « الثنائي وارد في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقى وتام » (١) .

وأرجع المضاعف الرباعى مثل : (مرمر ، قرقر ، دبذب ، لعلع ، لالا . . .) الى ثنائيين مكررين . . ومن هذا شئء وافر في العربية وكذا اللغات السامية . . غنى السريانية (bal-bal) (zal-zal) على وزن ززل ، ويلبل ، وقد أمكنه جمع ٣٥٠ مادة منها في العربية الفصحى وهدها ، ويوجد أكثر منها في اللهجات (٢) .

وأكثر من ذلك : أن رسالة الألفاظ السريانية تفترض وجود الثنائية بدون شعور وقصد منها (٣) .

طريقة اكتناز الألفاظ :

ومن علمائنا القدامى من أشار الى طريقة اكتناز المواد الثنائية لتصبح ثلاثية ، بزيادة حرف ، كابن فارس وابن جنى ، في مثل : (نب) فيصبح (نبأ ، نبج ، نبح ، نبذ ، نبر ، نبس ، نبش) مع بقاء المعنى العام . وعند الأب انستاس الكرملى : أن الهجاء الواحد (المقطع) ذا المعنى ، قد يزيد عليه هجاء أو أكثر ، مثل (رم) بالسكون فيصبح (ثرم ، جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . ومثل : (نب) ومنها (نبأ ، نبت ، نبث ، نبيح ، نبج ، نبذ ، نبر ، نبز ، نبس ، نبش ، نبض ، نبع ، نبع ، نبع ، نبع) . (٤) .
بوهى نفس طريقة القدامى كما أشرنا .

ويطبق الأب الكرملى النظرية على اللغة اللاتينية ، لأن الكلم عنده مبنى على محاكاة الطبيعة وعلى الهجاء الواحد غالبا ، فيقول :

- (١) معجمات عربية سامية ص ٩٨ .
- (٢) المصدر السابق ص ٩٧ .
- (٣) المصدر السابق ص ١٠٠ .
- (٤) نشوء اللغة العربية ص ٣ .

« قد ينفق مصطلح العرب ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفق الخاطران في توهم صوت الطبيعة ولا يكون هذا الأمر إلا إذا كان ثم هجاء واحد ، أو هجاءان اثنان لا أكثر . فمثال الهجاء الواحد قول العرب (رد) بالتحديد ولا جرم أن أصله (رد) بفتح وسكون ، وهو في اللاتينية Raddere ومن المعلوم أن Ere كاسعة (ما يزداد في الآخر) تكسع بها كثير من أفعالهم ، إذن Raddare ليست إلا (رد) العربية (١) .

والشيخ العلايلي يرى أن انسان الدور الثاني استخدم معانى الجدول الهجائي الفينقي ، وضم بعض المقاطع الأحادية ليحبر عما في نفسه من معان ، ويمثل بلفظه (عبي) وهو ثنائي في صورة ثلاثي ، أو ثنائي الحق بالثلاثيات « فان العين تدل على الحيوان الزئيري . والباء تدل على البيت ، وكأن المعنى : حيوان البيت القوى ، الذي هو كناية عن الرجل . وقدوردت في العربية كلمات مثل (دد) بمعنى اللهو ، و (ببة) للطفل السمين أو لعبة ، ويردهما الشيخ العلايلي الى (ددا) المعتلة ، والى (البو) بمعنى ولد الناقة أو جلد يحشى أى شئ لتتسلى به الناقة على ولدها (٢) .

واحتفظت القواميس العربية بثنائيات قديمة ، كأسماء الأسرة : (أب ، أم ، أخ ، أخت أم ، ابن ، بنت ، حم) . وأسماء الأعضاء : (يد ، دم ، شفة ، لثة) .

وعلى مر العصور ، وترقى الانسان ضاقت الثنائيات عن التعبير عن المعانى ، فكان لابد من التوسع في صور لفظية جديدة ، لتلبية الحاجات الآنية والمستقبلية ، فكان لابد من الاكتناز والتوسع في الألفاظ الثنائية ، لتدل على معان اضافية .

« ففرع العرب بزيادة حرف على الثنائي ، أو صوت ثالث ، أدى الى صورة لفظية جديدة (٣) .

فلجأت العربية الى طرق أدت الى اكتناز الألفاظ بالمد ، والتشديد ، وقد

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة ص ١٣٣ .

(٣) الألسنية العربية لريمون طحان ص ٨٤ .

تداخل بابهما . أيضا لجأت الى تحويل المضاعف ناقصا او يحول المضاعف أجوفاً ، أو يتخلى الناقص عن حرفه الأخير لصالح حرف صحيح ، والأمثلة على الترتيب (مص ، مص ، شد ، شد) (رب ، ربا) (طم ، طهما) . (مد ، ماد . ضر - ضار) (رسا ، رسب) . (سما ، سمي) . (محا ، محق) . (رخا ، رخص) .

— ويوجز الأب مرمرجى طرق توسع الثنائيات ، اميا :

(أ) بتكرار الحرف الثاني ، مثل : أم — أمم ، جل — جلال .
(ب) واما بالتكرار والمد معا ، مثل : أز — آزار ، اط — اطيط ، بر — برور :

(ج) واما بزيادة تاء في الآخر ، مثل سك — سكة ، تل — تلة ، جب — جبة .

(د) واما بالتكرار والمد والتاء معا ، مثل : ضر — ضرورة ، كز — كروزه كزازة .

وكل هذه التوسعات المختلفة التوسع متضمنة منطوق « الـرس الثنائي » (أ) المشتقة منه ، وقد أحصى منها الأب مرمرجى ٣٢٧ مادة .
وهذه التوسعات في الكلمة تتخذ مواقع مختلفة :

(أ) فتسمى الزيادة تتويجا أو تصديرا (Prefixe) اذا وقعت في أول الكلمة مثل (جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . تشترك في (الراء والميم) وفي المعنى العام لها .

(ب) واذا وقعت آخر سميت : تذيلا ، أو كاسعا Sufflxie وهذا هو الغالب ، مثل : (قطب ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم) . . تشترك في (القاف والطاء) وفي المعنى العام وهو الفصل .

(ج) واذا وقعت وسطا ، سميت : اتحاما ، أو حشوا in Fixe (٢) .
مثل (قحم ، قرم ، قسم ، قضم ، قضم ، قطم ، قام ،) تشترك في حرفي (القاف والميم) والمعنى العام في الشق والقطع .

(١) معجمات عربية سلمية ص ٧٨ .

(٢) نشوء اللغة ، والمعجمية العربية ص ١٣٥ .

ويزيد الأب مرمرجى بأن المقرر عند علماء العربية قديما وحديثا ، وعند الأجناب من مستسيمين — علماء السامية — ومستعريين أن الزيادة تجرى بالتتويج والاقحام والتذييل . وفي كل حال من الأحوال يتم الأمر على سبيل الاغلبية ، أى بالسماع ، وليس بقياس محكم « (١) .

ولا مانع من أن يكون العرب قد اعتمدوا وتعمدوا تسكين الحرف الثانى فى (الثنائىة) ، ثم شددوه ، ثم فكوا تشديده ، واستبدلوا ثانى المشدد بحرف يختلف عنه ، مروراً من الثنائى الى الثلاثى وغيره ، مثل (النون والفاء) بمعنى الخروج ، مع تخصيص حاصل بفعل تخصيصها ، فقالوا : (نف ، نف ، نفث ، نفح ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى) . وما قرره الأقدمون من الزيادة بالحروف على الرباعيات والثلاثيات ، يسوغ — عند الأب مرمرجى بكل حق وصواب تطبيقه فى الثنائيات . ومثل لما زاد على الثنائى بالأمثلة الآتية : (يقطين ، من قطن أى أغنى ، وترفل من رفل ، وزنبيل من زبيل ، وعنصل من عصل ، وذمعت من ذعت . . ويلسن من بلس ، وعبدل من عبد . . وعد من ذلك شيئاً كثيراً فى العربية وبقية الساميات) (٢) .

فالزيادة والترقى من الأقل الى الأكثر ، كانت طريقاً مألوفاً ومعروفاً للعرب فى توسيع المواد وزيادتها وتنويعها ، لتقابل المعنى الجديد . . كما كانت هناك زيادات متنوعة تجرى بضرب من الاعتباط ، أى لدواع غير داعى الدلالة على معنى خاص ، أو على دور معين ، كما ذكر الأب مرمرجى . وضرب مثلاً لذلك :

بالزيادة لللاحق ، لمحض الموافقة بين وزن وآخر ، ليعامل معاملته ، مثل : (تعدد ، وجلبب ، وشملل) فى التذييل . و (حنظل وحوقل ودهور) لزيادة النون والواو والهاء حشوا .

وزيادة للفتنة ، مثل : قنبرة من قبرة . وانجاص من أجاجص ، وخنزير من خزير . وزيادة لتقوية الحركة ، دون قصد معنى معين ، مثل : (برع من برا ،

(١) معجمات ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

وينسب اليه (برئى اى برانى) و (توقع من توقى) ، (شفع من شفى) و (بدأ وبدع من بدأ) .

وزيادة لغذوبة اللفظ وتسهيله مثل (يا أبتي ، وعصاتي ، ودد ، بدل من يا أبى وعصاى ودد) . و (فدنى وقطنى) باقحام النون . و (لعات ، ثمت ، ربت) بالحاق التاء .

وزيادة لاقامة الوزن فى الشعر ، نحو (تبيضضى) عوض تبيضى . وزيادات أخرى تجرى دون قصد اشتقاقى ، مثل : (خوارنة ، جمع خورى) و (أبهات وأمهاة) باقحام الهاء . وكذلك النسبة الى (صنعائى ، وجوائى ، ويرائى ، وصيدلائى) باقحام النون .

ويخلص من ذلك الأب ممرجى الى أن اللغة تتبع السنة الطبيعية ، وتخضع لأحوال الانسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية والمؤثرات . كما أنها فى بعض أجزائها قياسية منتظمة محكمة ، وفى البعض الآخر سماعية : لا ضابط ولا قيد لها ، وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية (١) .

وكثيرا ما سمعت الشيخ الغلايلى يطلق على قواعد العربية ضوابط لا قواعد ، تأييدا لذلك .

ولتوفر الأب ممرجى على دراسة الثنائية ، وطول نظره فيها ، وتقضية لها ومزاولتها ، أمكنه بعد التقصى والاختبار أن يصنف الحروف التى تقبل الزيادة على الرساس الثنائية من باب الاغلبية والاطلاق ، كما يلى :

(١) حروف تصلح أن تكون متوجة ، ومقحمة ، ومذيلة وهى : (ا ، ت ، ر ، ع ، ل ، م ، ن ، ه ، و ، ي) .

(ب) حرفان يصلحان للتتويج والتذييل ، وهما الخاء ، والشين .

(ج) حروف تستخدم للتذييل ، وهى (س ، ب ، ذ ، ك ، ق) (٢) .

ثم أفاض فى شرح ذلك وتفصيله فى مصنفاة اللغوية الكثيرة ، تأييدا لدعواه

(١) المصدر السابق ص ١٠٧ ، ١٠٨ بتصرف .

(٢) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٣ .

ليثبت دعائم الثنائية التي نصب نفسه محاميا لها ، ومدافعا عنها طوال حياته .

ومن استعراض الأمثلة السابقة يمكن القول بأن الألفاظ في العربية جاءت من أصليين أساسيين ، خصهما بمعنى واضح حرف ثالث ، أي أنها عرفت عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى أصول غير ثلاثية ، وان ارتكزت بعد تطور وأدوار — على أسس ثلاثية .

والحرف الثالث الذي حدد المراد من المعنى العام ؛ تنوع حسب ما يتطلبه المقام : « فان أراد العرب ابانة شيء عن شيء وفصله عنه مع معاناة ومثقة قالوا : (قطع) وان احبوا أخذ شيء من آخر دون معاناة أو مثقة قالوا : قطف ، لقوة العين وضعف الفاء » (١) اللهم الا اذا عن غرض بلاغى فيتجاوز عن ذلك ، كقول الحجاج بن يوسف : (انى لأرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها) ، فلشدته وهوان أصحاب الرؤوس ، جاء التشبيه بالزرع والقطاف . ويعزز ابن دريد في (جهرته) وجهة نظر الفريق القائل بأن الكلمات المشتركة في حرفين وفي معنى عام يضمها كانت في الأصل ثنائية المقطع نظرا الى الصورة المفوظ بها ، دون التفات الى الحرف المكرر بمثابة حرفين ، وان كان في الحقيقة ثلاثيا . يقول ابن دريد : « والثنائى الصحيح لا يكون حرفين البتة الا والثانى ثقيل (أى مضعف) حتى يصير على ثلاثة أحرف . . . اللفظ ثنائى والمعنى ثلاثى . وانما سمي ثنائيا لفظه وصورته ، فاذا صرت الى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة ، والثانى حرفين مثلين أحدهما مدغم فى الآخر ، نحو (بت بيت بتا) بمعنى قطع ، وكان أصله بتت فأدغموا التاء فى التاء ، فقالوا : « بت » وأصل وزن الكلمة فعل ، وهو ثلاثة أحرف ، فاما مازجوا الادغام رجعت الى حرفين فى اللفظ ، فقالوا : بت ، فأدغمت إحدى التائين فى الحروف المعجمة (٢) .

« فالنظرة الى اعتبار المضعف الثلاثى ثنائى الصورة تبدو بجلاء ووضوح عند الأقدمين فى جمهرة اللغة لابن دريد ، وفى المقاييس لابن فارس ، بل ان

(١) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) الجمهرة ١ / ١٣ .

في جمهرة اللغة لابن دريد ما يدل دلالة اكدية على توثق النظرة عنده :
غانه عند الكلام على الثنائي ينهى القول على جميع مواده صحيحا او معتلا ،
قبل أن ينتقل الى الثلاثي « (١) .

والمحدثون تتبعوا هذه النظرية ونظروا لها بما هو وارد في الساميات
من ثنائيات مثل (حم ، مص ، مس) بالتشديد في العربية بما يقابلها في
السريانية (حم ، مص ، مش) بدون تشديد للحرف الأخير (٢) .

الا أن الشيخ العلابي يجعل الحرف المزيد على الثلاثي حلقة ثالثة
في الدور الثالث من أدوار الانسان في تدرجه نحو الرشد ، فعرف الكتابة
وعرف الحروف وتنوعت حاجاته ، فجعل الحرف الثالث حشوا في وسط
الثنائيات — غالبا ليعطى مفاهيم جديدة ، فجعل من (قف) : (قطف ،
قرف ، قذف) (٢) .

ولوفرة الشواهد والأمثلة في هذا الصدد ، « أطلق بعض الباحثين
المعاصرين القول (٤) بأن الذي يتفرس كلم العربية بانعام نظر ، يجد أن
معظم موادها أصلا يرجع اليه كثير من كلماته وان لم نقل كلها ، وذكر لذلك
(فل) فانها تدور حول الشق والفتح : كفلح ، فتح ، فلع ، فلع ، فلى .
وكذلك نجد ابن فارس في كتابه (المقاييس) يذكر أن مادة (قط) تدور حول
القطع .



(١) فقه اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

(٢) معجميات ص ٩٨ .

(٣) المقدمة ص ١٤٤ .

(٤) فقه اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .